الأمم المتحدة

E/CN.5/2007/NGO/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 December 2006
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الخامسة والأربعون

٧-١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، وهو منظمة غير حكومية لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

* E/CN.5/2007/1.

281206 281206 06-65405 (A)

بيان

أولا – مقدمة

١ – في عام ١٩٩٥، اجتمع زعماء العالم في كوبنهاغن في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي نظمته الأمم المتحدة، والتزموا خلاله بتشجيع العمالة الكاملة. وبعد عشر سنوات على قطع هذا الالتزام، وصل عدد العاطلين عن العمل إلى نسبة غير مسبوقة ولا يزال يرتفع حتى هذا اليوم، في حين أن عدد العاملين من الفقراء لم يتغير منذ عشر سنوات.

نمو البطالة

٢ – تشهد البطالة ارتفاعا على الصعيد العالمي، على الرغم من النمو المثير للاهتمام للناتج المحلي الإجمالي. فالنمو الاقتصادي لا ينجم عنه وظائف جديدة.

٣ – كما أننا قلقون إزاء ظروف العمل التي يخضع لها الأشخاص العاملون. ومن بين العاملين في العالم اليوم، الذين يتجاوز عددهم ٢,٨ من البلايين، ثمة ما يقارب ١,٤ من البلايين يعيشون تحت خط الفقر المتمثل في دولارين من دولارات الولايات المتحدة في اليوم. ومن بين هؤلاء العاملين من الفقراء، يعيش ٥٥٠ مليون شخص مع أسرهم بدخل يقل عن دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في اليوم.

الطابع الاجتماعي للأزمة

٤ – إن ٩٠ مليون من الأشخاص العاطلين عن العمل في مختلف أنحاء العالم، وعددهم ٢٠٠ مليون، هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما. وغالبا ما يعمل الشباب الذي يتمكنون من العثور على عمل ساعات طويلة، في إطار عقود قصيرة الأجل أو غير رسمية، ويتقاضون رواتب متدنية، ولا يحظون إلا بالقليل من الحماية الاجتماعية أو لا يحظون بها على الإطلاق.

٥ – وتعجز البلدان الصناعية والنامية عن زيادة فرص العمل أمام الشباب. فقد انخفض معدل مساهمة القوة العاملة الشبابية من ٥٩,٣ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٥٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٤، لأسباب تتعلق أساسا ببقاء الشباب وقتا أطول على مقاعد الدراسة. وارتفع معدل البطالة بين الشباب على الصعيد العالمي من ١١,٧ في المائة خلال العقد الماضي إلى ١٣,٨ في المائة حاليا.

٦ - ويجري حالياً تقليل عمالة الأطفال، ولا سيما في أسوأ أشكالها، في أجزاء عديدة من العالم. وقد انخفض عدد الأطفال العمال بنسبة ١١ في المائة أي أصبح أقل بـ ٢٨ مليون طفل عامل مما كان عليه في عام ٢٠٠٢. ويتجلى الانخفاض الأكثر حدة في مجال الأعمال الخطرة التي يقوم بها الأطفال، والتي انخفضت بنسبة إجمالية قدرها ٢٦ في المائة؛ كما أن نسبة الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٤ عاما الذين يعرّضون حياتهم للخطر في أعمال خطرة انخفضت بـ ٣٣ في المائة. وتشمل عمالة الأطفال واحداً من كل سبعة أطفال في العالم.

٧ - إن فرص العمل المتاحة أمام النساء في ازدياد، كما تتقلص بعض أوجه التفاوت بين الجنسين في ما يتعلق بالأجور والمعاملة والفرص في مكان العمل. وعلى الرغم من الزيادة التي تشهدها نسبة النساء المتعلمات واللواتي يعملن على تنظيم المشاريع التجارية، إلا أن التمييز على أساس نوع الجنس لا يزال يكتسح سوق العمل. وتشكل النساء نسبة ٦٠ في المائة من العاملين الفقراء في العالم والذين يبلغ عددهم ٥٥٠ مليونا. ومن المرجح أن يقل دخل المرأة عن دخل الرجل لدى مزاولتهما العمل نفسه.

٨ - وتتجاوز مساهمة المرأة في الأعمال المترلية مساهمة الرجل في جميع الاقتصادات تقريبا. ومن المرجح أن تشارك المرأة أكثر من الرجل في أنشطة منتجة ولكن غير نظامية (وبالتالي أقل ظهورا ويصعب قياسها)، بما في ذلك زراعة الكفاف والمشاريع التجارية الأسرية والعمل من المترل.

٩ - يبلغ عدد المهاجرين ١٩١ مليونا حاليا، بما يشمل المهاجرين بغرض العمل، ومُعاليهم، واللاجئين، وملتمسي اللجوء. وتشكل النساء نصف المهاجرين الدوليين تقريبا، إذ يبلغ عدد النساء المهاجرات ٩٥ مليونا.

١٠ - ويرسل العمال المهاجرون إلى أوطانهم في البلدان النامية تحويلات كبيرة لإعالة أسرهم ومساعدة مجتمعاتهم. وهم يساهمون في النمو والازدهار الاقتصاديين للبلدان المضيفة. ويرسل العمال المهاجرون إلى أوطانهم ٢٥٠ مليارا من دولارات الولايات المتحدة، وهو مبلغ يتجاوز جميع المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمارات المباشرة الأجنبية. وتخسر البلدان النامية ما بين ١٠ إلى ٣٠ في المائة من عمّالها المهرة وكوادرها من خلال ''هجرة الكفاءات''.

١١ - ويواجه المهاجرون اليوم ظروف عملٍ قاسية ويتعرّضون للتمييز. ويكثر الطلب على العمال المهاجرين في الأعمال الزراعية ذات الدخل المتدني والتي لا تتطلب مهارات عالية، وفي أعمال التنظيف والصيانة والبناء والخدمات المترلية والرعاية الصحية.

١٢ - وثمة عوائق تحول دون تلبية المهاجرين المحتملين لطلبات سوق العمل الأجنبي في البلدان المضيفة، مما يجعل تهريب البشر والاتجار بهم عمليات مربحة للغاية. وتتراوح نسبة المهاجرين من ذوي الأوضاع غير القانونية بين ١٠ و ١٥ في المائة من النسبة العامة للمهاجرين حاليا، ما يؤدي إلى الاستغلال والعمل القسري وانتهاك حقوق الإنسان.

١٣ - ويعمل نصف القوى العاملة في العالم في القطاع الزراعي. ويُعتبر العمال الزراعيون من أفقر فئات المجتمع. وأكثر من نصف العاملين في القطاع الزراعي هم من النساء. ويعمل أطفال كثر في القطاع الزراعي لأن أسرهم تعجز عن إعالتهم بطرق أخرى. وتُقدر نسبة الأطفال العاملين في القطاع الزراعي بـ ٧٠ في المائة من الأطفال العاملين على مستوى العالم.

١٤ - إن الصادرات الزراعية المدعومة إلى حد كبير من الولايات المتحدة وأوروبا تضعف بصورة غير منصفة المنتجين الآخرين.

١٥ - فعندما تصل واردات زراعية مدعومة إلى حد كبير إلى الدول النامية، فإن المزارعين الهامشيين الذين كانوا يزرعون هذه المحاصيل يتعرضون للخسارة. ويضطر الكثير من صغار المزارعين، بسبب الفقر الريفي، إلى النزوح إلى المدن لإيجاد عمل بديل، مما يفاقم المشاكل الاجتماعية ومشاكل الهياكل الأساسية في المدينة.

١٦ - من بين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم وعددهم ٤٠ مليونا، هناك نسبة ٩٠ في المائة ممن هم في قمة قدرتهم على الإنتاج والإنجاب (الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاما)، أي من الأشخاص الذي يشكلون الدعامة الرئيسية للأسر والمجتمعات والمؤسسات والاقتصادات.

١٧ - وبحلول عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن يتسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تقليل القوة العاملة في البلدان التي ينتشر فيها هذا المرض بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٣٠ في المائة. وثمة تداعيات بعيدة المدى تؤثر على هيكل الأسر، وبقاء المجتمعات المحلية، والمؤسسات. وثمة مسائل أطول أجلا تتعلق باستدامة القدرات الإنتاجية.

١٨ - يصادف عام ٢٠٠٦ الذكرى السنوية العاشرة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تشكل الخطة الحالية لتخفيف عبء الدين. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، وافقت مجموعة البلدان الثمانية على إلغاء بعض ديون بعض أفقر البلدان في العالم. وبعد أن دخلت خطة تخفيف عبء الدين حيز التنفيذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، باتت بعض البلدان الفقيرة قادرة على تحرير بلايين الدولارات لتنفقها على احتياجاتها الخاصة. وسيلغي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق التنمية الأفريقي ديون ١٩ بلدا استوفت الشروط المحسنة

للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويحق لأحد عشر بلدا أن تطلب تخفيف ديونها بموجب المبادرة، ولكنها مستبعدة من ذلك بسبب النزاع وسوء الحكم والمتأخرات في المدفوعات. والواقع أن خطة المبادرة، حتى في حال نجاحها، لا تأخذ في اعتبارها البلدان الفقيرة المتوسطة الدخل التي تواجه هي الأخرى أعباء ديون خطيرة.

العمل غير اللائق

١٩ - تشكل سلامة العمال وصحتهم مصدر قلق رئيسي. ويبلغ متوسط عدد الناس الذين يموتون يوميا نتيجة حوادث أو أمراض متعلقة بالعمل ٦ ٠٠٠ شخص، أي ما يتجاوز مجموعه ٢,٢ مليون حادث وفاة متعلق بالعمل سنويا. ويعاني العمال سنويا من ٢٧٠ مليون حادث مهني تقريبا يؤدي كل منها إلى تغيب عن العمل لفترة ثلاثة أيام أو أكثر. ويقع العمال ضحية حوالى ١٦٠ مليون حادث ناجم عن مرض متعلق بالعمل.

٢٠ - ويقضي ١٠٠ ٠٠٠ شخص سنويا من جراء الأسبستوس. وهذا العدد آخذ في الازدياد. ومع أن إنتاج الأسبستوس العالمي انخفض منذ السبعينات، إلا أن عددا متزايدا من العمال في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وألمانيا وبلدان صناعية أخرى يموتون من جرّاء تعرضهم في الماضي لهذه المادة.

٢١ - ويصيب السحار السيليكوني - وهو مرض رئوي فتاك ينجم عن التعرّض لغبار السيليكا - عشرة ملايين عامل في أنحاء العالم. وفي أمريكا اللاتينية، يعاني ٣٧ في المائة من عمال المناجم من المرض، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٥٠ في المائة بين عمّال المناجم الذين تتجاوز أعمارهم ٥٠ عاما. وفي الهند، تتجاوز الإصابة بالسحار السيليكوني بين العاملين في صناعة أقلام الأردواز ٥٠ في المائة وبين الحجّارين ٣٦ في المائة.

٢٢ - في بلدان عدة، تُستخرج المعادن عبر عمليات تعدين حرفية وصغيرة النطاق. ويعمل حوالى ١٣ مليون شخص في مختلف أنحاء العالم في عمليات التعدين الحرفية والصغيرة النطاق، ويعتمد ١٠٠ مليون شخص على هذه العمليات لكسب قوتهم. ويواجه عمال صناعات التعدين الصغيرة النطاق مشاكل ضخمة تتعلق بالسلامة والصحة، بما في ذلك التعرّض للغبار والزئبق والمواد الكيميائية الأخرى، بالإضافة إلى سوء التهوية، وضيق الأماكن، والإرهاق. وتصل نسبة النساء العاملات في صناعات التعدين الصغيرة النطاق اللواتي تقل أجورهن عن أجور الرجال إلى ٥٠ في المائة من القوة العاملة في صناعات التعدين صغيرة النطاق.

وتعتبر مناجم الفحم الصغيرة النطاق في الصين، التي يعمل فيها ما يقارب ٢,٥ مليون شخص، من أكثر مناجم الفحم خطورة في العالم. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن حوالى ٠٠٠ ٦ شخص يموتون سنويا في هذه المناجم.

الضمان في العمل اللائق

٢٣ - الضمان الاجتماعي هو الحماية التي يؤمنها مجتمع ما للأفراد والأسر ليكفل حصولهم على الرعاية الصحية ويؤمن لهم دخلا مضمونا، ولا سيما في حالات التقدم في السن، أو البطالة، أو المرض، أو العجز، أو الإصابة الناجمة عن العمل، أو الأمومة، أو خسارة معيل ما. وتتمتع نسبة ٢٠ في المائة فقط من سكان العالم بتغطية ضمان اجتماعي ملائمة، في حين يفتقر نصف سكان العالم إلى أي نوع من حماية الضمان الاجتماعي.

٢٤ - بالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من الناس لا يتمتعون بالضمان الاجتماعي بالشكل الكافي. ففي إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، تتراوح نسبة السكان العاملين الذين يحظون ببعض التغطية من الضمان الاجتماعي بين ٥ و ١٠ في المائة من مجموع السكان. وفي البلدان متوسطة الدخل، تتراوح نسبة السكان الذين يستفيدون من تغطية الضمان الاجتماعي بشكل عام بين ٢٠ و ٦٠ في المائة من مجموع السكان.

توجهات السياسة العامة – النمو الاقتصادي لا يكفي

٢٥ - منذ مؤتمر القمة العالمي الذي نظمته الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥ وحتى الإعلان الوزاري الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٦، جعل المجتمع العالمي من العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق هدفا محوريا في السياسات التنموية الوطنية.

وليس النمو الاقتصادي وزيادة التجارة والإنتاج إلا جزءا من النجاح الإنمائي. فالنمو لا يؤدي إلى العمالة الكاملة والعمل اللائق. ويجب علينا دمج السياسات الاجتماعية مع سياسات الاقتصاد الكلي. وعلينا أن نحقق تقاربا بين الاستثمار والتعليم والصحة وسوق العمل والتنمية المحلية والسياسات الأخرى لنواجه التحدي المتمثل في تقليل جوانب الخلل في العمل اللائق وتخفيف حدة الفقر.

٢٦ - أما على مستوى الاقتصاد الجزئي، فإن التعاونيات مؤهلة جيدا لحشد رأس المال الاجتماعي. وتستطيع التعاونيات أن تربط بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي من خلال توفير العمالة، والتوزيع العادل للأرباح، وقبل كل شيء، تحقيق العدالة الاجتماعية. وتؤمن الحركة التعاونية العالمية بشكل مباشر أعمالا حرة منتجة لعدة مئات من ملايين العمال

المالكين من أصحاب تعاونيات الإنتاج والخدمات، بالإضافة إلى الموظفين غير الأعضاء في المؤسسات التعاونية. وفي أوروبا، توفر التعاونيات العمل لأكثر من ٥ ملايين فرد.

٢٧ - ولا تستطيع الحلول على المستوى الجزئي أن تحل محل سياسات المستوى الكلي فيما يتعلق بالحلول الطويلة الأجل. ويعتبر احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتعزيزها من الأمور الضرورية جدا. ويشمل هذا حرية إنشاء النقابات، والقضاء على العمالة القسرية وعمالة الأطفال والتمييز في العمل.

٢٨ - ويجب أن تتوسع الحماية الاجتماعية، ولا سيما بالنسبة إلى العمال في القطاع الزراعي والاقتصاد غير النظامي والذين كثيرا لا تغطيهم تشريعات العمل. وتفتقر بلدان عدة إلى نظم قانونية للضمان الاجتماعي. وحين تتوفر هذه النظم، فإن تغطيتها كثيرا ما تكون محدودة جدا. وتكمن إحدى المشاكل المستمرة في أن نظم العمل وسياساته، عندما تتوفر، نادرا ما تُطبق في البلدان النامية، وبالتالي، فإنها تفشل في حماية العمال من مزاولة أعمال ذات أجور متدنية وظروف عمل سيئة.

٢٩ - وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، دخلت **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم** حيز التنفيذ. ويكمن التحدي الشامل الذي تواجهه جميع البلدان اليوم في وضع السياسات والآليات لتنظيم وإدارة هجرة اليد العاملة، وفي ضمان أن تساهم هذه الهجرة في تنمية كل من المجتمعات الأصلية والمجتمعات المضيفة، وفي رفاه المهاجرين.

٣٠ - وشجعت الإصلاحات الهادفة إلى فتح الأسواق العالمية أمام البلدان على زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء على مستوى الاقتصاد الكلي. لكن هذا تسبب في القضاء على الوظائف المتاحة وزيادة العمالة غير النظامية. فزيادة المنافسة الأجنبية تفرض على الشركات أن تخفض تكاليف العمل من خلال تقليص مكاسب العمال، وزيادة العمالة المؤقتة، والتعاقد من الباطن مع المؤسسات في القطاع غير النظامي. وتفسر جميع هذه العوامل ارتباط زيادة النمو بزيادة الطابع غير النظامي للعمالة وبتدهور ظروف سوق العمل. وبالنسبة إلى الكثير من بلدان العالم الفقيرة، أدت العولمة السريعة وتحرير التجارة إلى منافسة غير عادلة، وإلى ضعف معدلات التبادل التجاري، وانتقال الوظائف، وتردي آفاق العمل.

٣١ - نظرت لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها الأربعين، التي عقدت في عام ٢٠٠٢، في موضوع ذي أولوية هو "تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع". ويؤكد القرار ١/٤٠ على أهمية الاعتراف بالترابط بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية ويشجّع على دمجها، وهو يعترف بأهمية توسيع نطاق سياسات الاقتصاد الكلي بحيث تشمل السياسات الاجتماعية والاقتصادية. لكن تحقيق أهداف التنمية

الاجتماعية يتطلب أطراً طويلة الأجل، في حين أن سياسات الاقتصاد الجزئي تعمل ضمن إطار زمني قصير الأجل. ويعتبر تقليل حدة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية من الأهداف الطويلة الأجل، في حين أن الأهداف الاقتصادية/المالية (الأجور، والتضخم، ومعدلات الفوائد، وأسعار الصرف ... إلخ) تعتبر أهدافا قصيرة الأجل.

ولا يضمن النمو القصير الأجل سبل عيش طويلة الأجل.